

18 June 2004

Arabic

Original: English\*

الاجتماع الرابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية  
المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا  
القاهرة، ٣٠ أيار/مايو-٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

تقرير الاجتماع الرابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية  
بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا، المعقود في القاهرة  
من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
٣	٤-١	أولاً- المسائل التي تستدعي إجراء من جانب لجنة المخدرات أو التي يوجه انتباه اللجنة إليها.....
٣	٤-١	التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الرابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا.....
٥	١٤-٥	ثانياً- الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الاقليمي ودون الاقليمي في التصدي للاتجار بالمخدرات....
٨	١٥	ثالثاً- تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الثاني عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا .....
٨	٢٢-١٦	رابعاً- النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة.....
١٣	٢٣	خامساً- جلسة تدريبية تفاعلية: التسليم المراقب.....
١٤	٢٥-٢٤	سادساً- تنظيم الاجتماع الخامس عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا.....
١٤	٢٦	سابعاً- مسائل أخرى .....
١٥	٢٧	ثامناً- اعتماد التقرير .....

\* يصدر هذا التقرير باللغات العربية والانكليزية والفرنسية وهي لغات عمل الهيئة الفرعية.



الصفحة	الفقرات	الفصل
١٥	٣٤-٢٨ .....	تاسعا- تنظيم الاجتماع
١٥	٢٨ .....	ألف- افتتاح الاجتماع ومدته
١٥	٣١-٢٩ .....	باء- الحضور
١٥	٣٢ .....	جيم- انتخاب أعضاء المكتب
١٦	٣٣ .....	دال- اعتماد جدول الأعمال
١٧	٣٤ .....	هاء- الوثائق
١٧	٣٥ .....	عاشرا- اختتام الاجتماع
		المرفق- قائمة الوثائق المعروضة على الاجتماع الرابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات
١٨	.....	في أفريقيا

## أولاً - المسائل التي تستدعي اجراء من جانب لجنة المخدرات أو التي يوجه انتباه اللجنة إليها

### التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الرابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا

١ - اعتمد الاجتماع الرابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات (هونليا)، في أفريقيا، التوصيات المبينة أدناه، التي وضعتها أفرقتة العاملة. وللإطلاع على ملاحظات الأفرقة العاملة واستنتاجاتها التي أفضت إلى التوصيات، انظر الفصل الرابع أدناه.

### المسألة ١ - الاتجار بالمخدرات والنزاع والعنف: التحدي الذي يواجه إنفاذ القوانين في حالات النزاع وما بعد إنتهاء النزاع

٢ - قدمت التوصيات التالية فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والنزاع والعنف: التحدي الذي يواجه إنفاذ القوانين في حالات النزاع وما بعد إنتهاء النزاع:

(أ) ينبغي للبلدان الخارجة من نزاعات أن تعتمد استراتيجية لمكافحة المخدرات كجزء من جهودها لإعادة البناء وأن تستفيد من خبرات بلدان في المنطقة الأفريقية، مثل سيراليون؛

(ب) ينبغي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن ينظر في استراتيجيات محددة لمساعدة البلدان الخارجة من نزاعات فيما تبذله من جهود لمكافحة المخدرات ومنع الجرائم المتصلة بها، عملاً بمشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة في مراقبة المخدرات ومنع الجرائم ذات الصلة إلى البلدان الخارجة من النزاعات"، والذي أوصت لجنة المخدرات في دورتها السابعة والأربعين المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده؛

(ج) ينبغي أن تُدعى البلدان الخارجة من نزاعات إلى إيلاء اهتمام خاص لإعادة تأهيل الأطفال، لا سيما الجنود منهم، الذين كثيراً ما وقعوا ضحايا لتعاطي المخدرات والنزاع، وإعادة إدماجهم في المجتمع؛

(د) ينبغي لحكومات البلدان الخارجة من نزاعات أن تستفيد من مرافق التدريب المتاحة للبلدان الأفريقية، مثل مرافق الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مصر، في إنشاء سلطاتها المعنية بمكافحة المخدرات؛ وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم توفير التدريب لأجهزة إنفاذ القوانين في البلدان الخارجة من نزاعات.

## المسألة ٢- تحديات الاتجار الناشئة

٣- قدمت التوصيات التالية فيما يتعلق بتحديات الاتجار الناشئة:

(أ) للحيلولة دون إساءة استخدام المخدرات غير المشروعة، ينبغي للحكومات أن تتخذ خطوات لضمان وجود ضوابط رقابية فعّالة على صنع الأدوية الصيدلية المشروعة وبيعها وتوزيعها؛

(ب) رغم أن صنع المنشطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع ليس منتشرًا في أفريقيا، ينبغي مع ذلك للحكومات بلدان المنطقة أن تتخذ خطوات لضمان وجود ضوابط رقابية فعّالة تخضع لها المواد الكيميائية السليفة الضرورية لإنتاج تلك المنشطات وضمان تنسيق تلك الضوابط بشكل جيد مع جهود التصدي التي تقوم بها أجهزة إنفاذ القانون؛

(ج) ينبغي للحكومات أن تشجّع إنشاء مراكز اتصال داخل أجهزتها المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، تكون مسؤولة عن تنسيق وتيسير تبادل المعلومات العملية بين مختلف الإدارات ومساندة الطلبات الخاصة بالمسائل المتعلقة بما يجري من تحقيقات.

## المسألة ٣- القنب: الحلقة الأفريقية

٤- قدمت التوصيات التالية فيما يتعلق بالقنب: الحلقة الأفريقية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تدعو الاتحاد الأفريقي إلى إعطاء أولوية أعلى لمكافحة القنب في أفريقيا ووضع استراتيجية مشتركة لمكافحة زراعة القنب وإنتاجه والاتجار به وتعاطيه بصورة غير مشروعة؛

(ب) ينبغي أن تقوم الوحدة المعنية بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابعة للاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، بتعزيز دورها الترويجي بين رؤساء الدول والحكومات الأفريقية من أجل تعزيز الإرادة السياسية وضمان تخصيص الموارد لمكافحة المخدرات في القارة، وخصوصًا فيما يتعلق بالقنب؛

(ج) ينبغي أن تُسهم الحكومات، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إنشاء مختبرات إقليمية للقيام ببحث علمي مراقب بشأن القنب وخصائصه واختباره وتوسيمه كيميائيًا وتحديد تطبيقاته الطبية الممكنة؛

(د) ينبغي أن تصوغ الحكومات استراتيجية متعددة الجوانب من أجل مكافحة إنتاج القنب والاتجار به وتعاطيه، مع التأكيد بصورة خاصة على دعم المناطق الريفية المعرضة لخطر زراعة القنب غير المشروعة.

## ثانياً- الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي في التصدي للاتجار بالمخدرات

٥- نظر الاجتماع، أثناء جلسته الأولى المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، في البند ٣ من جدول الأعمال، المعنون "الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على التصدي للاتجار بالمخدرات". وقد قدّم ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عرضاً، خلال تقديمه لهذا البند. ثم قدّم ممثل مصر عرضين، أحدهما عن العمليات التي اضطلعت بها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مصر، والآخر عن مرافق التدريب التي توفرها الإدارة. وألقى كل من ممثلي زامبيا ونيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وزمبابوي وغانا والسنغال وسوازيلند وأوغندا والسودان وتوغو وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة وغينيا وجنوب أفريقيا وغامبيا وتشاد وكينيا وموريشيوس وبوركينا فاسو بياناً. كما ألقى المراقب من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بياناً.

٦- وقد أشير إلى أن مشكلة المخدرات ما زالت واحدة من العقبات التي تعوق التنمية المستدامة في المنطقة الأفريقية. كما إن انتشار الاتجار بالمخدرات وتعاطيها يشكلان خطراً يتهدد الدول في المنطقة، ويهدد على الخصوص النسيج الاجتماعي لتلك الدول وصحة مواطنيها. فقد زودت عائدات الاتجار بالمخدرات الجماعات الإجرامية بالوسائل اللازمة للإفساد والتأثير، وتقويض أسس الاقتصاد المشروع، في بعض الحالات. كما إن الاتجار بالمخدرات يرتبط في كثير من الحالات بالاتجار بالأسلحة النارية وغيرها من السلع غير المشروعة. وتمثل مشكلة المخدرات تحدياً كبيراً للحكومات المنشغلة بإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع، ويتعين على تلك الحكومات ضمان معالجة هذه المشكلة كجزء من جهودها لإعادة الإعمار. وقد قدّمت للاجتماع معلومات عن مختلف الطرق وأساليب العمل التي يتبعها المتجرون بالمخدرات. وقيل إنه يُلاحظ ازدياد الاتجار بالمخدرات وتهريبها عن طريق البحر، وبخاصة في منطقة غربي أفريقيا. وأشير إلى أنه نتيجة لتدابير إنفاذ القانون الفعالة في مكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر قبالة سواحل إسبانيا والبرتغال، لجأ المتجرون إلى نقل عمليات سفن التزويد الرئيسية التابعة لهم إلى ساحل منطقة غربي أفريقيا التي تعتبر قدرات الاعتراض البحري وإنفاذ القوانين فيها أضعف بالمقارنة مع سابقتها.

٧- وذكر أيضا أن تعاطي القنب والاتجار به يمثلان مشكلتي المخدرات الرئيسيتين اللتين تواجهان البلدان في أفريقيا، وأن حكومات البلدان في المنطقة تستثمر موارد كبيرة لمواجهة هاتين المشكلتين. وأشار إلى أن القنب يصبح بشكل متزايد في بعض البلدان المحصول النقدي المفضل وأنه أخذ يحل محل محاصيل غذائية أساسية مثل الذرة والقمح، وأن الموارد المتاحة للتصدي لزراعة القنب غير المشروعة ولتقديم الدعم إلى المزارعين إنما تأتي أساسا من البلدان الأفريقية أنفسها. وسوف يؤدي اعتماد سياسات متساهلة في بعض البلدان إلى زيادة التهديد الذي يشكله الاتجار بالقنب وتعاطيه للبلدان الأفريقية. وأعلم الاجتماع بأن بعض أجهزة إنفاذ القانون في منطقة أوروبا الغربية لا تؤيد عمليات التسليم المراقب حينما تتعلق بالقنب. وارتأى الاجتماع أنه ينبغي دعم أسلوب التسليم المراقب بشأن جميع المواد الخاضعة للمراقبة الدولية.

٨- وأشار عدّة متحدثين إلى برامج الاستئصال الواسعة النطاق التي استهلتها حكوماتهم في هذا الصدد. ولكن بينما أدت تلك البرامج إلى استئصال نباتات القنب، فإنها لم تعرض، في العديد من الحالات، محاصيل بديلة تُتاح للمزارعين، كما كان الحال بالنسبة إلى برامج التنمية البديلة التي أعقبت استئصال خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا. وفي غانا، أدخل محصول المنبهوت كبديل للقنب. وأعرب عدة متحدثين عن أسفهم لأنه لم يتح حتى الآن سوى قدر ضئيل من التمويل من الوكالات المتعددة الأطراف ومن الجهات المانحة لأجل الحد من زراعة القنب بما في ذلك من خلال برامج التنمية البديلة.

٩- وأعلم الاجتماع أيضا بأن حكومة المغرب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد أنجزا أول دراسة استقصائية عن زراعة القنب في البلد. وقد طُلب إلى المكتب تطوير منهجية الدراسة الاستقصائية عن القنب لكي يتسنى تقديم المساعدة إلى بلدان في أفريقيا في تقدير مدى زراعة القنب في المنطقة. فقد اكتشفت زراعة القنب على نطاق كبير في حدائق عامة وطنية، على سبيل المثال في السودان.

١٠- ومع أن القنب لا يزال هو مشكلة المخدرات الرئيسية في أفريقيا، فإن الاتجار في الكوكايين والهروين والمنشطات الأمفيتامينية وتعاطيها هي أيضا مشكلة آخذة في البروز في عدّة بلدان في المنطقة. وأشار عدّة ممثلين إلى ازدياد الكميات المضبوطة من الكوكايين؛ فقد ضبطت، على سبيل المثال، كمية كبيرة من الكوكايين في غانا بلغت ٥٥٨ كيلوغراما، وكانت قد هُرِّبَت ضمن عملية سفينة تزويد رئيسية. وقيل إن تعاطي القات آخذ في الازدياد أيضا، خصوصا في بعض بلدان الجنوب الأفريقي. وأشار بعض الممثلين إلى ازدياد الكميات المضبوطة من السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع العقاقير غير المشروعة، وخصوصا

المخدرات الاصطناعية، وبخاصة في منطقة الجنوب الأفريقي، حيث أنشأ المتجرون معامل في مناطق سكنية لصنع مخدرات اصطناعية. وقد تم كشف وتفكيك عدة معامل، وخصوصا في جنوب أفريقيا. ومن ثم فإن تدريب موظفي أجهزة إنفاذ القوانين أمر أساسي لرفع مستوى الوعي والمعرفة بأنواع المواد الكيميائية المعرّضة لمخاطر تسريبها إلى القنوات غير المشروعة، ولاستبانة أساليب العمل المستخدمة لتسريب تلك المواد الكيميائية. وقيل إن مثل هذا التدريب مهم على الخصوص بالنسبة إلى سلطات الموانئ والمطارات.

١١- ولوحظ أن تعاطي المخدرات لا يزال مشكلة صحية كبرى في البلدان الأفريقية، حيث تلقى بعبء إضافي على عاتق دوائر الخدمات الاجتماعية والطبية، وتسهم في انتشار الأمراض المعدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الهيـف/الأيـدز) والتهاب الكبد. وتستدعي الحاجة في حالات ما بعد النزاع توفير برامج العلاج وإعادة التأهيل، وبخاصة للجنود الأطفال وللشباب المتورطين في الحروب الأهلية. وقد اتخذت مبادرات لإذكاء الوعي بشأن أخطار تعاطي المخدرات، وخصوصا في أوساط الشباب، في عدة بلدان في أفريقيا. وأشار عدة ممثلين إلى أن حكوماتهم تواصل اتباع نهج متوازن يضطلع من خلاله بالأنشطة المعنية بخفض الطلب على المخدرات إلى جانب الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات.

١٢- وقد جرى التشديد على الأهمية الحاسمة التي يتسم بها التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي على مواجهة الاتجار بالمخدرات. وأشار الممثلون إلى المبادرات التي أطلقتها حكوماتهم والمنظمات الإقليمية، من خلال الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتعزيز قدرات إنفاذ قوانين المخدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد أدى مثل هذا التعاون إلى تحقيق نتائج ملموسة.

١٣- كما ذُكر أن واحدة من العقبات الرئيسية التي تواجهها أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في إحداث تأثير واضح على العمليات التي تقوم بها تنظيمات الاتجار بالمخدرات إنما تكمن في تبادل المعلومات العملية بين الدول الأفريقية. ومن ثم فإن من الضروري تحسين وسائل التشراك في المعلومات اللازمة للتعاون عبر الحدود. وذكُر أنه توجد في هذا الخصوص عدة آليات، مثل المرافق التي توفرها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) وشبكة مكتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات التابع لمجلس التعاون الجمركي (المعروف أيضا باسم المنظمة العالمية للجمارك)، وهي وسائل تُشجّع أجهزة إنفاذ القوانين الوطنية على زيادة الاستفادة منها. ولوحظ أن اجتماعات هونلـيا تؤدي دورا هاما في تعزيز الاتصال

الثنائي بين أجهزة إنفاذ القوانين الوطنية، الذي يعتبر أساسيا بالنسبة لجهود التصدي لعمليات الاتجار بالمخدرات.

١٤- وقد رأى عدة ممثلين أن الالتزام السياسي الذي أعربت عنه حكومات البلدان الأفريقية بشأن التصدي لمشكلة المخدرات ينبغي ترجمته إلى تدابير عملية، مع وضع ميزانية لتخصيص موارد للأنشطة الرامية إلى التصدي للمشكلة. وأهابوا بالاتحاد الأفريقي أن ينظر في وضع مشكلة المخدرات في عداد التحديات ذات الأولوية التي تواجه أفريقيا. وذكر أنه ينبغي وضع مشكلة المخدرات على جدول أعمال اجتماع الاتحاد الأفريقي القادم المزمع عقده في موريشيوس. ولوحظ أن اجتماع هونليا، أفريقيا، يمكن أن ينشئ آلية لقياس التقدم الذي تحرزه أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا، وخصوصا بشأن متابعة التدابير الموصى بتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

### ثالثا- تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الثاني عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا

١٥- نظر الاجتماع، في جلسته السابعة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في البند ٤ من جدول الأعمال، المعنون "تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الثاني عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا". ولينظر الاجتماع في هذا البند كان معروضا عليه مذكرة من الأمانة تتضمن معلومات عن الاجراءات المتخذة من أجل تنفيذ التوصيات؛ وتجسد المعلومات ردودا (على استبيان) قدمتها حكومات كل من بوركينافاسو والكاميرون وغانا ونيجيريا وسيراليون وجنوب أفريقيا والسودان وسوازيلند وزمبابوي (UNODC/HONLAF/2004/3). وقدم أيضا استبيانات مستوفاة ممثلو كل من أوغندا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وغامبيا والمغرب. كما أبلغ ممثلو كل من أوغندا وبوركينا فاسو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند والسودان وسيراليون وغامبيا وغانا والكاميرون والمغرب وموريشيوس ونيجيريا الاجتماع بما اتخذته حكوماتهم من اجراءات لتنفيذ التوصيات.

### رابعا- النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة

١٦- أنشأ الاجتماع في جلساته الثالثة إلى الخامسة، المعقودة في ٣١ أيار/مايو و١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أفرقة عاملة لبحث ثلاث مسائل في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون "النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة". وترد أدناه الملاحظات التي

أبدتها الأفرقة العاملة والاستنتاجات التي توصلت إليها بعد نظرها في المسائل. وللاطلاع على التوصيات التي قدمتها الأفرقة العاملة واعتمدها الاجتماع، انظر الفصل الأول أعلاه.

### المسألة ١ - الاتجار بالمخدرات والنزاع والعنف: التحدي الذي يواجه إنفاذ القوانين في حالات النزاع وما بعد إنتهاء النزاع

١٧ - اجتمع الفريق العامل المعني بالمسألة ١ في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤. ولدى نظره في المسألة، أبدى الفريق العامل الملاحظات التالية:

(أ) العلاقة بين تعاطي المخدرات والعنف أمر موثّق خير توثيق، مثلما يتبيّن من تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠٠٣.<sup>(١)</sup> وقد أوضحت الدراسات أن تعاطي المخدرات والكحول يمكن أن يؤدي إلى سلوك عدواني؛

(ب) تُعطلّ حالة النزاع عمليات السلطات الرقابية، مثل الشرطة والهيئات الجمركية. ويتعطلّ القضاء، بل ويصبح القطاع الاجتماعي عاجزاً عن توفير الدعم للمجتمعات المحلية والمحتاجين؛

(ج) لقد انتشر في مناطق النزاع في عدة أنحاء من أفريقيا استخدام الجنود الأطفال. وقد زوّد هؤلاء الجنود الأطفال بعقاقير كالكَنْب والهروين والكوكايين والمؤثرات العقلية لتقليل ما يتناهم من خوف وجوع وشعور بالوحشة والكبت؛

(د) كثيراً ما تسفر الحالة السائدة في أعقاب انتهاء النزاع عن بيئة تتسم بتعاطي المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وإنتاجها على نطاق واسع. وتتضمن العواقب الاجتماعية للنزاع زيادة عدد مدمني المخدرات المحتاجين إلى علاج بعد انتهاء النزاع؛

(هـ) تستغلّ الجماعات الإجرامية المنظمة حالة غياب القانون السائدة أثناء حالة النزاع لتتّبّت أقدامها، مما يمكنها من مواصلة أنشطتها غير المشروعة في فترة إعادة البناء؛

(و) تعمل الشبكات الإجرامية المنظمة في مناطق النزاع، وتقايض أحيانا كثيرة المخدرات غير المشروعة مقابل الأسلحة.

١٨ - وخلص الفريق العامل إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) يؤدي انهيار القانون والنظام في حالات النزاع إلى زيادة فرص إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها. وكثيراً ما يمول المتقاتلون عملياتهم عن طريق أنشطة الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛

- (ب) يتعيّن في الفترة اللاحقة لانتهاؤ النزاع أن تتخذ خطوات لضمان أن إعادة إرساء دعائم البنية التحتية لمكافحة المخدرات والسلطات المعنية بهذه المكافحة، فضلا عن القضاء وسلطات إنفاذ القوانين، وضمان قدرتها على تأدية وظائفها بأسرع ما يمكن؛
- (ج) ينبغي السعي إلى إقامة شراكات مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والسلطات المدنية لضمان إعادة تأهيل متعاطي المخدرات وتوعية الناس فيما يتعلّق بتعاطي المخدرات؛
- (د) يمكن للاستراتيجية التي وضعتها سيراليون، إذا ما استكملت بحيرات بلدان أخرى مثل أوغندا، أن توفر نموذجا تحتذيّه الدول الأفريقية الخارجة من النزاع والصراعات الأهلية.

## المسألة ٢- تحديات الاتجار الناشئة

١٩- اجتمع الفريق العامل المعني بالمسألة ٢ في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤. ولدى نظره في المسألة، أبدى الفريق العامل الملاحظات التالية:

- (أ) تشكل أفريقيا درب عبور رئيسي يستخدمه المتجرون بالمخدرات لنقل المخدرات غير المشروعة، خصوصا الكوكايين والهيريون، وذلك من مناطق الإنتاج الأساسية في جنوب شرق آسيا وجنوب غرب آسيا وأمريكا اللاتينية إلى الأسواق غير المشروعة في أوروبا وأمريكا الشمالية. ويجاول المتجرون بالمخدرات على الصعيد الدولي أن يستغلوا الحدود الوطنية التي يسهل اختراقها وهي كثيرة وضعف الرقابة في الموانئ والمطارات في أفريقيا. وكثيرا ما ضبطت شحنات من الهيريون، ولكن بكميات أصغر عادة من شحنات الكوكايين، التي كثيرا ما كانت أقل تعرضا لاعتراض سبيلها وإن كانت بكميات أكبر؛
- (ب) هناك طلب محليّ متزايد على المخدرات غير المشروعة في أفريقيا، وتكثر الأدلة على أن تنظيمات الاتجار ناشطة في بعض البلدان في توسيع نطاق أنشطتها. فهناك زيادة في عمليات ضبط المنشطات الأمفيتامينية، وكذلك في عدد المعامل السرية التي تصنع مخدرات اصطناعية. وثمة حاجة عاجلة إلى أن ترصد الدول الأفريقية حركة واستخدام المواد الكيميائية السليفة المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروعة وأن تراقبها؛

- (ج) يعدّ انتشار زراعة القنب غير المشروعة وقيام جماعات إجرامية منظمة بالاتجار في القنب وزيادة تعاطيه في أفريقيا التحديّات الرئيسية لسلطات إنفاذ قوانين المخدرات والسلطات المسؤولة عن الصحة. وتشكّل أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة

المنخرطة في تلك الأنشطة خطرا على أمن الدول واستقرارها، حيث تستخدم عائدات زراعة المخدرات غير المشروعة لتمويل شراء الأسلحة والذخيرة التي تدعم بدورها، النزاعات الوطنية والإقليمية في أفريقيا؛

(د) ثمة قلق كبير حيال تزايد محاولات تسريب المستحضرات الصيدلانية وإساءة استعمالها. فقد أُبلغ عن تسريب أدوية وتعاطيها في بلدان من جميع أنحاء أفريقيا؛

(هـ) تزايد آثار العائدات غير المشروعة من الاتجار بالمخدرات وضوحا. فالتقارير عن الفساد ومحاولات التأثير على الموظفين الحكوميين في تادية واجباتهم بعرض الرشاوى عليهم تزداد انتشارا.

٢٠- وخلص الفريق العامل إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) هناك حاجة إلى تحسين التعاون الإقليمي في تبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون في البلدان الأفريقية من أجل ضمان اطلاع المزيد من الموظفين في المواقع الأمامية على أساليب العمل الجارية التي يتبعها المتجرون بالمخدرات. ومن شأن إنشاء مراكز اتصال في الأجهزة تكون مسؤولة عن تيسير تبادل المعلومات ومساندة الطلبات المتعلقة بالتحقيقات الجارية أن يحسّن فعالية استجابة أجهزة إنفاذ القانون إلى حد كبير؛

(ب) تزداد أهمية محافظة أجهزة إنفاذ القانون على أعلى مستويات التدريب الممكنة، كي تكون فعّالة في التعامل مع حنكة تنظيمات الاتجار ومرونتها واستخدامها التكنولوجية الحديثة، مثل أجهزة النداء الهاتفي والهواتف المحمولة والانترنت. وإضافة إلى ذلك، يمثل تحسين علاقات العمل والتعاون فيما بين الأجهزة الوطنية وعبر الحدود المشتركة والحدود الإقليمية أحد السبل لاستخدام الموارد والكفاءات المتاحة لسلطات إنفاذ قوانين المخدرات استخداما أمثل؛

(ج) هناك حاجة إلى أن ترصد الدول الأفريقية حركة واستخدام المواد الكيميائية السليفة المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروعة، وبالأخص المنشطات الأمفيتامينية.

### المسألة ٣- القنب: الحلقة الأفريقية

٢١- اجتمع الفريق العامل المعني بالمسألة ٣ في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ولدى نظره في المسألة، أبدى الفريق العامل الملاحظات التالية:

(أ) تشكّل زراعة القنب وإنتاجه والاتجار به وتعاطيه تهديدا رئيسيا للصحة والأمن وسبل العيش في جميع البلدان الأفريقية. ويرتبط إنتاج القنب والاتجار به بانتشار

الأسلحة النارية الصغيرة والاتجار بسلع أخرى غير مشروعة في أفريقيا ويسهم في زعزعة استقرار البلدان الضعيفة؛

(ب) هناك حاجة إلى التزام سياسي قوي من قِبَل حكومات جميع الدول الأفريقية من أجل اتخاذ إجراءات فعّالة لمكافحة إنتاج القنب والاتجار به وتعاطيه بصورة غير مشروعة؛

(ج) لقد أدى الانكماش في الاقتصادات الريفية إلى الانتقال في العديد من المجتمعات المحلية النائية من إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية إلى الزراعة غير المشروعة للقنب الذي يوفر مردودا ماليا أعلى كثيرا؛

(د) القنب مخدّر رخيص ويسهل توفره ويجري تعاطيه في معظم أجزاء أفريقيا، رغم الجهود المكثفة للقضاء على القنب وضبط شحناته في أفريقيا. والآثار الضارّة لتعاطي القنب تكون أكثر خطورة بين الأشخاص في الفئات العمرية ذات الإنتاجية العليا في الاقتصادات الأفريقية؛

(هـ) ثمة قدر كبير من التهريب للقنب بين بلدان في أفريقيا، كما يجري تهريبه إلى خارج أفريقيا لكي يباع في أسواق غير مشروعة في بلدان أوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى سبيل المثال، فقد كشف استقصاء أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه يجري تهريب ٩٣ في المائة من جميع القنب المنتج في المغرب إلى خارج البلد؛

(و) الإجراءات القضائية التي تلي القبض على المجرمين أطول مما ينبغي في العديد من الدول الأفريقية ويكون لها بالتالي تأثير عكسي على ملاحقة المتجرّن قضائيا؛

(ز) اضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة المغرب اضطلعًا بأول دراسة استقصائية للقنب في البلد، وقد أسهمت الدراسة في تحسين منهجية الاستقصاء.

٢٢- وخلص الفريق العامل إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) استبدال زراعة القنب غير المشروعة بالمحاصيل الغذائية التقليدية في المناطق الريفية الضعيفة اقتصاديا يضعف الاقتصادات الوطنية، مما يجعل البلدان الأفريقية أقل اعتمادا على نفسها وأكثر تعرضا للمخاطر؛

(ب) على الرغم من أنه لم تجر دراسة استقصائية شاملة حول ضخامة إنتاج القنب والاتجار به وتعاطيه في أفريقيا، هناك أدلة كثيرة متوفرة من البيانات المعتمدة على

الخبرة العملية، مثل تقارير أجهزة إنفاذ القوانين والخدمات الصحية المجتمعية، تدل على أن التأثير الضار لتلك الأنشطة غير المشروعة آخذ في الازدياد؛

(ج) من شأن برامج التنمية البديلة، التي تلقى دعماً قوياً في المجتمعات الريفية المعرضة لخطر زراعة القنب غير المشروعة، أن توفر خياراً عملياً يثني المزارعين عن مزاوله تلك الزراعة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في العثور على محاصيل بديلة يمكنها البقاء في الأحوال المناخية المتنوعة في أفريقيا وتوفير بديل مالي مجد للقنب؛

(د) ينبغي أن تكون مكافحة القنب إحدى أولويات جميع استراتيجيات مكافحة المخدرات الوطنية في أفريقيا. وينبغي أن تكون مكافحة المخدرات بنداً بارزاً في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي؛

(هـ) هناك حاجة إلى إشراك جميع قطاعات المجتمع في مناقشة عريضة القاعدة حول موضوع القنب وتعاطيه في المجتمعات الأفريقية؛

(و) بالنظر إلى أن القنب يشكل تهديداً كبيراً للمجتمعات الأفريقية، فإن من الضروري أن تتكلم الدول الأفريقية بصوت واحد في المنتديات الدولية التي تناقش فيها المسائل ذات الصلة بتقنيته ومراقبته؛

(ز) من شأن الإسراع بالإجراءات القضائية وإصدار الأحكام في الدعاوى من خلال نظام المحاكم أن يكون بمثابة رادع إيجابي للأشخاص الضالعين حالياً في نشاط غير قانوني، كالاتجار بالقنب، أو الذين يفكرون في الضلوع فيه.

## خامساً - جلسة تدريبية تفاعلية: التسليم المراقب

٢٣- نظر الاجتماع، في جلسته السادسة والسابعة المعقودتين في ١ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في البند ٥ (د) من جدول الأعمال، المعنون "جلسة تدريبية تفاعلية: التسليم المراقب". وقد استعرض الاجتماع من خلال نميطة تدريب تفاعلية قدمها ممثل لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقنية إنفاذ القوانين المتمثلة في التسليم المراقب وسبل استخدامها على نحو أمثل، بما في ذلك سبل إزالة العقبات أمام استخدامها.

## سادسا- تنظيم الاجتماع الخامس عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا

٢٤- نظر الاجتماع، في جلسته السابعة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في البند ٦ من جدول الأعمال، المعنون "تنظيم الاجتماع الخامس عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا". وألقى بكلمة كل من ممثلي بوركينا فاسو والجزائر ومصر. ورحب الاجتماع بعرض حكومة بوركينا فاسو استضافة الاجتماع الخامس عشر لهونديا، أفريقيا، في عام ٢٠٠٥، وعرض حكومة الجزائر استضافة الاجتماع السادس عشر لهونديا، أفريقيا، في عام ٢٠٠٦.

٢٥- وافق الاجتماع على مشروع جدول الأعمال المؤقت التالي للاجتماع الخامس عشر لهونديا، أفريقيا، ومن المقرر أن تضعه الأمانة في صيغته النهائية، بالتعاون مع البلد المضيف لذلك الاجتماع:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢- اعتماد جدول الأعمال.
- ٣- الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الاقليمي ودون الاقليمي.
- ٤- تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الثالث عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا.
- ٥- النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة.
- ٦- تنظيم الاجتماع السادس عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا.
- ٧- مسائل أخرى.
- ٨- اعتماد التقرير.

## سابعا- مسائل أخرى

٢٦- نظر الاجتماع، في جلسته السابعة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في البند ٧ من جدول الأعمال، المعنون "مسائل أخرى". وألقى ممثل السودان كلمة.

## ثامنا- اعتماد التقرير

٢٧- اعتمد الاجتماع، في جلسته السابعة، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تقرير الاجتماع الرابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا (UNODC/HONLAF/2004/L.1 و Add.1 إلى Add.4)، متضمنا تقارير الأفرقة العاملة والتوصيات الواردة فيها.

## تاسعا- تنظيم الاجتماع

### ألف- افتتاح الاجتماع ومدته

٢٨- عقد الاجتماع الرابع عشر لهونوليا، أفريقيا، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في القاهرة، من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وافتتح الاجتماع نائب وزير الداخلية المصرية. كما ألقى كلمة أمام المشاركين في الجلسة الافتتاحية كل من مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مصر وممثل المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

### باء- الحضور

٢٩- كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ممثلة في الاجتماع: أوغندا، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، تونس، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زامبيا، زيمبابوي، السنغال، سوازيلند، السودان، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، الكونغو، كينيا، مصر، المغرب، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا.

٣٠- ومثّل مراقبون ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣١- ومثّل مراقبون الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

### جيم- انتخاب أعضاء المكتب

٣٢- انتخب الاجتماع بالتركية، في جلسته الأولى، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

- الرئيس: محيي الدين الجمال (مصر)  
 نائبا الرئيس: كريستوف إمانويل كومباوري (بور كينا فاسو)  
 بلقاسم بخاري (الجزائر)  
 المقرر: دافيد سيكوفيلي (زامبيا)

## دال - اعتماد جدول الأعمال

- ٣٣- اعتمد الاجتماع الرابع عشر لهونوليا، أفريقيا، في جلسته الأولى، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، جدول الأعمال التالي:
- ١- انتخاب أعضاء المكتب.
  - ٢- اعتماد جدول الأعمال.
  - ٣- الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الاقليمي ودون الاقليمي على التصدي للاتجار بالمخدرات.
  - ٤- تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الثاني عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا.
  - ٥- النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة:
    - (أ) الاتجار بالمخدرات والنزاع والعنف: التحدي الذي يواجه إنفاذ القوانين في حالات النزاع وما بعد إنتهاء النزاع؛
    - (ب) تحديات الاتجار الناشئة؛
    - (ج) القنب: الحلقة الأفريقية؛
    - (د) دورة تدريبية تفاعلية: التسليم المراقب.
  - ٦- تنظيم الاجتماع الخامس عشر لهونوليا، أفريقيا.
  - ٧- مسائل أخرى.
  - ٨- اعتماد التقرير.

## هاء- الوثائق

٣٤- ترد في المرفق قائمة بالوثائق المعروضة على الاجتماع.

## عاشرا- اختتام الاجتماع

٣٥- ألقى كلمة ختامية كل من ممثلي السودان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورئيس الاجتماع.

## الحواشي

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.04.XI.1.

قائمة الوثائق المعروضة على الاجتماع الرابع عشر لرؤساء الأجهزة  
الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا

العنوان أو الوصف	بند جدول الأعمال	رقم الوثيقة
جدول الأعمال المؤقت، بما فيه الشروح والجدول الزمني المؤقت	٢	UNODC/HONLAF/2004/1
الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي	٣	UNODC/HONLAF/2004/2
تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الثاني عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا	٤	UNODC/HONLAF/2004/3
تنظيم الاجتماع الخامس عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا	٦	UNODC/HONLAF/2004/4
Illicit cultivation of trafficking in and abuse of cannabis in Africa	٥ (ج)	Add.1 و UNODC/HONLAF/2004/5
مشروع التقرير	٨	Add.1 و UNODC/HONLAF/2004/L.1 إلى Add.4
إحصاءات عن اتجاهات المخدرات في أفريقيا وجميع أنحاء العالم	٣	UNODC/HONLAF/2004/CRP.1
التقارير القطرية	٣	CRP.1 و UNODC/HONLAF/2004 إلى CRP.18